Assiut J. of Agric. Sci., 41 (Special Issue)(The 4th Conference of Young Scientists Fac. of Agric. Assiut Univ. April, 27, 2010) (260-277)

بعض الآثار الاجتماعية لمشروع الأسر المنتجة بريف محافظة أسيوط *

مصطفى حمدى أحمد ، عفت عبد الحميد أحمد ، سامية عبد السميع هلال
سها إبراهيم محمد على عوض
قسم المجتمع الريفى والإرشاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة أسيوط
***sohasocity@yahoo.com**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على بعض الآثار الاجتماعية لمشروع الأسر المنتجة على بعض الجوانب مثل المشاركة، اتخاذ القرار ، التعليم والتعلم ، عمل مشروع ، التفاعل الاجتماعي . وتم اختيار أربعة قرى من مراكز مختلفة لمحافظة أسيوط على أساس وجود مشروع الأسر المنتجة في هذه القرى حتى نستطيع التعرف على الآثار العائدة على الأفراد من خلال تنفيذ هذا المشروع بالقرية ، وهي قرية موشا مركز أسيوط ، قرية باقور مركز أبوتيج ، قرية المشايعة بجري مركز الغنايم ، قرية العقال البحري مركز البداري .وأجريت الدراسة على الشاملة لمشروع مشغل الفتيات بعدد 104 مبحوثة . وجمعت البيانات عن طريق استمارة استبيان ، استغرقت عملية جمع البيانات لهذه الدراسة حوالي شهر بداية من شهر نوفمبر 2008 وحتى شهر ديسمبر 2008 .وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسه أن لمشروع الأسر النتجه العديد من الآثار الاجتماعية على المبحوثات لعل من أبرزها : 1- إتقان المبحوثات للأنشطة المتعلقة بمشروع الأسر المنتجه مثل القص والتفصيل ، التريكو ، الكروشيه ، عمل إكسسوارات ، التطريز والخوص .2- قيام المبحوثات بتعليم الأنشطه السابقه لغيرهن من الأقارب والجيران . 3- تكوين المبحوثات لعلاقات إجتماعيه جديده عن طريق الإلتحاق بالمشغل .

الكلمات الافتتاحية : الآثار الاجتماعية ، الأسر المنتجة

مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية من العديد من المشكلات على مستواها القومى بصفة عامة وعلى المستوى الريفي بصفة خاصة ، لذلك تتجه حكوماتها الآن بكل طاقاتها إلى تنمية مجتمعاتها الريفية والتي تعتبر هدف رئيسي تسعى إليه معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء (عبد الخالق ،1997 :1) . وتعتبر هذه المشكلات حائلاً أمام جهود التنمية . ولعل من أهم تلك المشكلات ، تدهور البنية الأساسية ، انتشار البطالة وخصوصاً بين الشباب ، ونقص الخدمات الصحية والاجتماعية ، والثقافية ، والترفيهية.... ألخ

وكان لابد من العمل على حل تلك المشكلات والعمل علي رفع مستوي معيشة السكان ، وذلك من خلال البرامج والمشروعات التنموية ، ويعتبر الإنسان أساس التنمية سواء بعملة أو بفكره ، وعندما تُوظف مجهوداته بشكل صحيح يبدأ المجتمع في السير الصحيح نحو التقدم والنمو والازدهار (الشاذلي ، 1996 ، ص:2) ، ويمكن أن يتم ذلك بشكل أفضل من خلال تكاتف الجهود المحلية والدولية بغرض توفير الأموال اللازمة والعمالة المطلوبة ، والتخطيط الجيد والتنفيذ السليم ، والمتابعة المستمرة ، والتقييم الرشيد بغرض تنفيذ عديد من المشروعات التنموية في الريف المصري في مختلف الجوانب التنموية ، الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية والتعليمية ... ألخ .

ويقوم بتنفيذ هذه المشروعات فى مصر عديد من الأجهزة المحلية المعنية بتنمية الريف والتي من أهمها جهاز بناء وتنمية القرية ،و الصندوق الاجتماعي للتنمية ، و

***A portion of thesis presented in partial fulfillment of the M.Sc.**
Received on: 13/2/2010 **Accepted for publication on**: 2/3/2010

Referees: Prof.:Dr.Mohamed G. E Rashed Prof.Dr.:Bahgat M. Abdel Maksoud

الجهاز الإرشادي، وجمعيات رجال الأعمال ، وجمعيات تنمية المجتمع ، وبعض الهيئات الأجنبية مثل هيئة كير ، وهيئة اليونسكو ، واليونيسيف، والفاو وغيرها.

ويجب إلقاء الضوء على الآثار الاجتماعية للمشروعات التنموية التي تنفذ في الريف وهذا ماتسعى إليه تلك الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على بعض الآثـــار الاجتماعيـــة لأحد هذه المشروعات التنموية بريف محافظة أسيوط.

المشكلة البحثية:

تعاني المجتمعات الريفية المصرية من تدهور تنموي في جميع المجالات ، وللخروج من ذلك التدهور وتحقيق المستوى التنموي المرجو الوصول إليه فإن أغلب الدول تأخـــذ مجال المشروعات التنموية طريقاً مخططاً تسير عليه للوصول إلى التنميـــة المرغوبـــة ، وتعتبر المشروعات التنموية مكوناً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك منذ ثورة 1952 (عسران ،2003 :8) وهي أيضاً تعتبر الأداه الحاسمة للنهوض بالقطاع الريفي نظراً لأنها تستهدف في المقام الأول فقراء الريف والمعدمين ، وحيث أن المجتمع الريفي يمثل 57.36٪ من اجمالى عدد السكان بمصر(الجهاز المركزى للتعبئـــة العامـــة والإحصاء ، 2008) فهي نسبة ليست بالقليلة لكي تضعها الحكومات أمام عينيها وتكـــون هدفها الرئيسي.

لذلك حظيت القرية المصرية في الآونة الأخيرة بنوع من الرعاية بهدف النهوض بها بتوفير البنية الأساسية، وإقامة بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية بها ، واســـتلزم ذلك التنسيق بين مختلف المؤسسات ذلك الصـــلة بـــالريف لتوحيـــد الجهـــود وتكامـــل المشروعات ، فمولت خطط التنمية الريفية واهتمت بالقرى الأكثر فقرا وبالأسر الأولـــى بالرعاية والتي انبثقت أساساً من احتياجات القرية والتى تم تحديدها من خلال المحليـــات وقادة الرأى أفراد القرى (الصباغ 1991 :5).

ويحتاج نجاح القيام بمشروعات التنمية إلى معرفة دقيقة من قبل القائمين علـــى هـــذه المشروعات بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والنظر إليها بعين الاعتبار حيث أن هـــذه المعايير الاجتماعية هي التي تكون الكيان المعنوي لتلك المشروعات ، ومن ناحية أخرى فإن نجاح مشروعات التنمية يعتمد على مســـاهمة أفـــراد المجتمـــع أنفســـهم فـــي تلـــك المشروعات ، ومن ناحية ثالثة فإن المشروعات الإنتاجية تكون مدخلاً متاحـــاً ومنطقيـــاً لزيادة الدخول الأسرية ورفع المستوى المعيشي.

مما سبق يتضح أن المشروعات التنموية الريفية سوف تلقي بظلالهـــا علـــى الحيـــاة الاجتماعية لقاطني المجتمع الريفي وكذلك على البيئة نفسها ، وعلى العديد من التغيـــرات الاجتماعية في الريف المصري، لذلك تأتي هذه الدراسة كاستعراض لما حققه بالفعل أحد هذه المشروعات وهو مشروع الأسر المنتجة بالقرى المختارة في ريف محافظة أسيوط.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى التعرف على بعض الآثار الاجتماعيـــة لمشـــروع الأسر المنتجة بريف محافظة أسيوط وعلى الأخص بعض الجوانب مثل المشاركة، اتخاذ القرار ، التعليم والتعلُم ، عمل مشروع ، التفاعل الاجتماعي .

الإطار النظرى:

التنمية :

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل هي الهدف الأساسي التى ترجوه وتسعى إليه دائما جميع الدول وتحاول الدول النامية جاهدة أن تحقق مستوى تنموى أفضل لأبنائها. وتعتبر التنمية تغيير إجتماعي مخطط وموجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف رفع مستوى المعيشة المادية لأبنائه وتحسين نوعية حياتهم ثقافياً وصحياً وعمرانياً واجتماعياً. (شفيق ، 2000 :9) وفى تعريف آخر للتنمية تجدها عبارة عن برامج متعددة الأغراض (multi purpose programmes) وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحى المادية والاقتصادية وحدها ، وإنما تتعداها الى الاهتمام بالنواحى الثقافية ، التعليمية ،

والسياسية ، والصحية ، والاجتماعية ، لان هذه البرامج ليست غاية فى ذاتها ، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسى هو التنمية متعددة الجوانب وعليه لابد أن تتجاوب البرامج والمشروعات التنموية مع الإحتياجات التى تعبر عنها الأفراد فى المجتمعات وخاصة المجتمعات المحلية لان أفرادها هم الأقدر تحديدا لاحتياجاتهم .

ويرى عثمان (1990 :122) أن التنمية الريفية ما هي إلا مجموعة من البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير إجتماعي مرغوب ، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع إعتماداً على المجهودات المحلية والحكومية والمتناسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أعلى على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه المجهودات.،كما يشير إليها البعض على أنها "تغير اجتماعي مخطط ومستهدف مرغوب ، أي إنها لاتمتد بصورة عشوائية وتترك شئونها لظروف التطور بمرور الزمن ولكنها تمتد من خلال برامج ومشروعات مخططة بدقة وتنفذ من خلال خطة مصممة واستراتيجيات موضوعة كما إنها تقام بطريقة موضوعية وعملية". (الحيدرى ، 1990 :97). ويمكن القول أن مفهوم تنمية المجتمع المحلى يتضمن ثلاثة مقومات رئيسية هى:

- إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية : مثل الشوارع الممهدة ، والمساكن والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحى ... الخ
- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التى يمكن أن تشارك فى عملية تنمية المجتمع المحلى مثل الصحة، والتعليم ، والترفية ... الخ
- العناية التى لابد وأن توجه الى تكوين جماعات تناقش عملية تنمية المجتمع المحلى ، بل وتشارك فيها.

ولما كانت التنمية الإقتصادية والإجتماعية هدفاً أساسياً تسعى إليه جميع الدول وخاصة دول العالم الثالث ، فإن تحقيقها لا بد وان يتم عن طريق التنمية الصحيحة التي لاتقتصر على ضرورة المأكل والملبس بل تمتد لتشمل كافة الخدمات الأخرى (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية،1991 : 25).

وبما أن التنمية في أي مجتمع ترتبط بحجم الموارد المتاحة فيه وطريقة استخدامها حيث أن زيادة المتاح من هذه الموارد وحسن استخدامها يعمل بلاشك على الإسراع فى خطط التنمية فإن هذا الأمر يستدعي من دولة نامية كمصر ضرورة التعرف على مواردها ووضعها في دائرة الاستغلال في ضوء برامج تنموية طويلة المدى لكي تتحقق التنمية الشاملة .

وإذا كان الفكر الاقتصادي ينظر للموارد الطبيعية على أنها أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان دخل مباشر في إيجادها كالمخزون الطبيعي للموارد الطبيعية إلا أن أصحاب الفكر الإجتماعي يهتمون بتحليل التشابك والترابط بين النظم الإجتماعية وتفاعل هذه النظم مع بعضها البعض ، ومن هنا كان لابد من الإهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وكيفية إستغلالها والإستفادة منها والعوامل المؤثرة فيها. ومن هنا ظهر الترابط بين شتى فروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها لتلتقي معاً عند فكرة التنمية المتواصلة التي تستثمر جميع موارد المجتمع وثرواته وطاقاته وتعمل على إدارتها بما يحقق أفضل استخدام ممكن لها في ظل عدم حدوث خلل في الإتزان البيئي، (ملوخية، 1999 :60)

ويتوقف نجاح التنمية الريفية من خلال مشروعات التنمية على العديد من الأسس الهامة التي تمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة (الدسوقى ، 1994 :18) مثل:

1- أن تتجاوب مشروعات التنمية الريفية المخططة والمنفذة مع حاجات ورغبات أهل المجتمع.

2- أن يراعى التكامل والشمول بين مشروعات التنمية الريفية في حـــدود الامكانيـــات المتاحه عند تخطيط وتنفيذ هذه المشروعات.
3- أن يسير الإهتمام بتغيير اتجاهات الناس جنباً إلى جنب مع الهدف المادي القريـــب والبعيد لمشروعات التنمية الريفية.
4- أن يكون للمرأة و الشباب الريفي إسهام واضح في التخطيط والتنفيذ لمشـــروعات التنمية الريفية.
5- تشجيع وتدريب القادة المحليين للقيام بدور المشاركة الفعالة في التنمية الريفية.
6- الاستعانة بالمنظمات الأهلية للقيام بدورها في تقييم مشروعات التنمية الريفية.
7- توفير البيانات والحقائق حتى يسهل تنفيذ وتقييم مشروعات التنمية الريفية.
8- مساهمة الناس في شئون مجتمعهم والعمل على إيجاد نوع من الإدارة المحلية.
9- المساعدة الفعالة من الجهات الحكومية على إثارة رغبة الناس الأكيدة في تحســين أحوالهم.
10- أن تسير التنمية اقتصادياً واجتماعياً على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي.

ويذكر يحيى (1988 :4) أن الهدف الاستراتيجي العام للتنمية المحلية يتلخص في الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة لمختلف أبناء المجتمع والارتقاء المتـــوالي بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة في تقرير شـــئون مجـــتمعهم ، وهو مايتطلب إحداث تغيرات جذرية في بنـــاء ووظـــائف الهياكـــل الإقتصـــادية والإجتماعية والثقافية تؤدي إلى أن يصبح كل نمو وتقدم مؤدياً إلى نمو وتقدم آخر . وبتعبير آخر فإن الهدف الاستراتيجي للتنمية يتمثل في إطلاق حركة وقوى النمو الذاتي داخل المجتمع بمايحقق ارتقاء أو تقدماً مستمراً لهذا المجتمع.

المشاركة في مشروعات التنمية:

تعتبر المشاركة الشعبية من الموضوعات الهامة التى تشغل بال العديد من علماء علم الاجتماع وأخذ مفهومها ينتشر بشكل كبير بين المسؤلين عن تخطيطوتنفيذ وتقييم البرامج والمشروعات التنموية على المستوى المحلى والقومى ، والمشاركة الشعبية تعتبر من أهم أهداف و مبادئ التنمية وظهر ذلك من تعريفاتها المتعـــددة والتـــى توضـــح أن جهـــود المواطنين هى أساس المشاركة الشعبية ولابد أن تسير بشكل متوازى مع الجهود الحكومية لتحقيق التنمية المنشودة.

ويشير عبد الله (1993 ،70) أن المشاركة هي محاولة للتأثير على صانعي ومتخذي القرار في منظمة ما قائمة ومن ثم فإنه يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته ورغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية ، والبعض ينظر لها أنها مؤشر في إتخاذ القرارات فيرتبط مستوى المشاركة بمدى قدرة الأفراد على التأثير في عملية القرار بمجتمعهم،وأن المشاركة في المشروعات التنموية تؤكد على فاعلية الإنسان في صنع القـــرار وتـــدعيم الديموقراطية وتنشيط نماذج الضبط الاجتماعي واللامركزية، أما أبو طـــاحون (2001 : 80) فيرى أن "المشاركة الحقيقية هي حق ومسئولية في نفس الوقت ، وهي أيضاً هدف ووسيلة في آن واحد ، فهي كهدف تعكس مجتمعاً يتميز بالعدل والمساواة ويســـمح لكـــل إنسان بفرص عادلة ونصيب من الموارد المختلفة ، وهي وسيلة لكل المواطنين من كـــل فئات السكان في التأثير على عمليات صنع القرار عن طريق تمثيلهم في هياكل وآليـــات صنع القرار" . ويشير هذا التعريف إلى حق ومسئولية الأفراد في المشاركة فـــي صـــنع وإتخاذ القرارات ، وأهمية المشاركة في تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع .

وتأكيداً على أهمية مشاركة السكان الريفيين في جميع مراحل عملية التنمية الريفية ، يرى سيد أحمد (2001 : 95) أنه لكي يقتنع القرويون بجدوى الجهود المبذولة ، ولكـــي يستفيد هؤلاء من الخبرة عن طريق العمل ، لابد من مشاركتهم الكاملة والفعلية في كـــل

مرحلة من مراحل العمل سواء كانت تخطيطية أو تنفيذية أو تقويمية . ويوضح السيد (2006 : 308) أهمية المشاركة أنها إذا غابت المشاركة الفعالة من جانب الريفيين فهذا يحول دون نجاح البرامج والمشروعات التنموية ، ومن ثم فغيابها يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة.

ويؤكد ملوخية (1999 : 280–281) على أن هناك عديد من العوامل التي تؤثر على المشاركة وهى العوامل الديموجرافية وتشمل الحجم السكاني للقرية، والعوامل الايكولوجية وتشمل الانفتاح على العالم الخارجي ، والعوامل السيكولوجية وتشمل المستوى الطموحي للسكان ودرجة الشعور بالإنتماء للمجتمع المحلي ودرجة التدين ، والعوامل الإقتصادية وتشمل مستوى الرخاء الاقتصادي ، والعوامل الاجتماعية وتشمل درجة التكافل الاجتماعي وكفاءة المنظمات القروية ودرجة التنسيق المنظمي والعوامل السياسية وتشمل مدى ثقة الأهالي في الأجهزة الحكومية ومدى الشعور بالعدالة الاجتماعية ودرجة اللامركزية ، وأخيراً العوامل الثقافية وتشمل درجة الانفتاح الثقافي والمستوى التعليمي للسكان. وتعد زيادة الحوار والثقة المتبادلة بين المسئولين بالحكومة والجمعيات الأهلية والنهوض بالقدرات الإدارية والتنظيمية للجمعيات الأهلية حتى تشارك بفاعلية في جهود التنمية من العوامل المؤثرة في تنشيط المشاركة الشعبية.

ويذكر محرم (1992 : 26) يتطلب نجاح المشاركة توافر مناخ قومي مناسب تتوافر فيه القدوة والقبول الشعبي ، والقدرة الإدارية ، والرقابة والمتابعة ، والانضباط والجدية ، والشعور بالمسئولية ، والبعد عن التواكل "والأنانالية" ، في ظل تنافس شريف بعيداً عن الصراع ، حتى تتوافر الثقة الضرورية لإستمرار الجهود ، والتي تعتمد على مشاركة كل فرد من أبناء الشعب دون تمييز.

ولقد أوضحت العديد من الدراسات (غانم 1999 ،14) ،(فرغلى 1998 ، 30) أن أهداف المشاركة الشعبية للبرامج والمشروعات التنموية يمكن أن نوجزها فيما يلى :

اتاحة الفرصة للمواطنين لتحديد احتياجاتهم فى حدود الأمكانيات المتاحة وتقبل القرارات والمشروعات والبرامج التنموية بنفس راضية ، وإقناع المواطنين بالتغيير الذى تهدف إليه التنمية ومساعدة فى تغيير اتجاهاتهم نحو البرامج والمشروعات التنموية للمشاركة فيها ، ومساعدة الأفراد على تنظيم أنفسهم والتعاون لمواجهة مشكلاتهم وفتح باب للتعاون بينهم وبين الحكومة كما وتعمل المشاركة من خلال الجهود الذاتية على تكملة الموارد المالية والبشرية لتنفيذ خطة التنمية المحلية من خلال مشروعات تنموية صغيرة فى حالة عجز الدولة عن توفير احتياجاتهم ، وتعتبر المشاركة قيمة إجتماعية فى حد ذاتها وهى الفيصل فى نجاح أو فشل جهود التنمية بكل أشكالها بما فيها البرامج والمشروعات التنموية ، وتساعد على تعليم الأفراد عن طريق الممارسة ، وأخيرا تهدف المشاركة لإدراك المواطنين لقيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذى يؤدى إلى إطالة العمر الإفتراضى لأى مشروع تنموى وتقليل حجم الفاقد منها.

<u>المشروعات والبرامج التنموية</u>

تهتم برامج التنمية الريفية بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأبناء هذا المجتمع لجميع الفئات العمرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً وللجنسين ذكوراً وإناثاً ، إلا أن أغلب برامج التنمية الريفية تسعى لإحداث تغييرات أساسية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية مستخدمة عناصر الثقافة المتواجدة بهذا المجتمع وموارده وأجهزة الإعلام والتدريب والمعونات الفنية اللازمة إلى جانب برامج موازية لها لبعض عناصر المجتمع كالمرأة والشباب. والمقصود بالبرامج التنموية الريفية مجموعة الأنشطة التي يساعد تنفيذها على تحسين خصائص أبناء المجتمع ورفع مستوى الوعي العام فيه وتعميق شعورهم بالمسئولية الفردية والجماعية عن تغييره ودفعهم إلى التطلع المستمر لمستويات أرفع للحياة ومن ثم فإن هذه البرامج تنفذ من خلال أنشطة يتعلق كل منها عملياً بجانب أو

أكثرمن جوانب الحياة الاجتماعية في القرية وذلك بمشاركة فعالة مستنيرة من أبنائها بما يحرك دوافعهم نحو التغيير المستمر لظروف المجتمع إلى الأفضل(الشرقاوى 1993 26)

وتقوم مشروعات التنمية على دعامتين أساسيتين هما:

1- الجهود المشتركة التى تقوم على المشاركة والتعاون بين هيئات منظمة مسئولة وبين مواطنى مجتمع محلى حيث يسهمون معا فى مشاركة إيجابية وفعالة فى إستثمار الموارد المحلية لتوفير خدمة أو مواجهة مشكلة من مشكلات هذا المجتمع.

2- الجهود الذاتية التى تقوم على المبادرة الذاتية للمواطنين فى المجتمع المحلى أو جماعة من جماعاته بأنفسهم ومواردهم المحلية لمواجهة مشكلاتهم وإشباع بعض احتياجاتهم فيحققون بذلك هدفا من أهداف التنمية والدولة فى إشراك المواطنين على كافة المستويات فى النهوض بمجتمعاتهم .

ويوضح التابعى (د.ت :18) أن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية مثل الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم ، تمكن أفراد المجتمع من المشاركة الكاملة فى الحياة من حولهم ، لا سيما إذا كانت كيفية الوصول إلى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ، تكفل لمتلقيها بالمشاركة الكاملة فى صنع المستقبل وتتسم بالتوزيع العادل .

ومن ثم فإن المدى الذي تقع في داخله البرامج الإجتماعية التي يمكن إختيارها في مشروع التنمية الريفية المتكاملة يتسع ليشمل برامج الصحة العلاجية والوقائية وتنظيم الأسرة وبرامج التعليم النظامي وغير النظامي وبرامج التدريب المتنوعة والبرامج الدينية والروحية والبرامج الثقافية والفنية والبرامج الترويحية ويمكن لأي من هذه البرامج أن يكون عاماً أو موجهاً لمستهدفين متباينى الخصائص أو يوجه لفئات محددة مثل برامج الشباب والمرأة والطفولة وكبار السن والمعوقين. ويؤدي الإتساع الممكن لمدى البرامج الإجتماعية إلى ضرورة الإهتمام بمعايير يمكن على أساسها تزكية برنامج إجتماعي معين كي تتضمنه الخطة المحلية للتنمية الريفية.

ويعتبر مشروع الأسر المنتجة واحداً من أهم مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والذى ترعاه وزارة الشئون الاجتماعية . وهو مشروع استثمار الموارد الطبيعية فى إطار غايات وأهداف اجتماعية باستخدام الأسلوب والمنهج الإقتصادى لتحقيق تلك الأهداف والغايات، ويعمل على استثمار الموارد والطاقات البشرية بعد إعدادها وتأهيلها واستخدام واستغلال الموارد والخامات البيئية المتاحة فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والتى تدر على الأسر عائداً مادياً يسهم أو يؤدى إلى رفع المستوى الإقتصادى والإجتماعى لتلك الأسر فى وقت يحتدم فيه الصراع الآن بين قصور موارد المجتمع وبين الزيادة المستمرة والمتنامية فى حاجات أفراده وتطلعاتهم ، وهو مشروع يعمل على استثمار الوقت استثماراً حقيقاً وفعالاً من خلال اشتغال أفراد الأسرة فى الصناعات والحرف اليدوية والمنزلية والبيئية وصولا إلى الصناعات الصغيرة.

وهناك ثلاثة أبعاد لمشروعات الأسر المنتجة ، 1- البعد الاجتماعى : والذى يعنى أساساً بالأسرة المصرية باعتبارها وحدة بناء المجتمع والخلية الأساسية فيه ، والتى ينبغى أن تحاط بوسائل وأساليب الرعاية والرقابة التى تحميها من المتغيرات الناشئة عن الظروف والأوضاع الإجتماعية والتى تواجهها كأفراد . 2- البعد الاقتصادى : والذى يرتكز على أساليب ومنهج ومعطيات إقتصادية وهو يعنى أساساً باكتشاف قدرات وطاقات وإمكانيات أفراد الأسرة وتنميتها مع تحويلها إلى كوادر وخلايا منتجة من خلال مشروعات تنموية مدرة للدخل بهدف تحسين أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية . 3- البعد السياسى : والذى يعتبر بمثابة حصيلة التفاعل بين البعدين سالفى الذكر من حيث ارتباطه بمقدرات المجتمع وببنائه ، ومن ثم تأثيره على أنماط الحياة الاجتماعية والإتجاهات الإقتصادية ، (الهيئة العامة للاستعلامات، 1992 :43-44).

إدارة وتنظيم المشروع (وزارة التضامن الأجتماعى ، 2008 : 9).

يعتبر مشروع الأسر المنتجة من المشروعات الفريدة فى تنظيمها وإدارتها فهو مشروع حكومى أساساً إلا أنه مسند لجمعيات أهلية حتى تتوفر له المرونة التى تميز إدارة القطاع الخاص . وقد يكون ذلك من بين أسباب استمرارية واضطراد ونمو ونجاح هذا المشروع حتى الآن . إلا أن الرقابة الدائمة والمستمرة من قبل أجهزة وزارة التضامن الإجتماعي مركزياً ومحلياً لهى من عوامل استمرار تطوره طبقاً لاتجاهات السياسة الاجتماعية .

وتمثل الإدارة المركزية للأسر المنتجة بوزارة التضامن الإجتماعي قمة التخطيط والتنظيم على المستوى القومى للمشروع .. بينما تمثل مديريات التضامن الإجتماعي وأجهزتها المحلية مستوى الرقابة والإشراف على التنفيذ . وتمثل جمعيات التدريب المهنى والأسر المنتجة بالمحافظات وكذا الجمعيات الأهلية الأعضاء فيها مستويات التنفيذ للمشروع (وزارة التضامن الاجتماعى).

ولقد حددت وزارة التضامن الإجتماعى الأهداف التى يسعى لتحقيقها مشروع الأسر المنتجة فى النقاط الآتية (مديرية الشئون الأجتماعية بأسيوط ، 2008 : 4) .

1- زيادة تنمية القدرات والطاقات الإنتاجية للمجتمع بتحويل أفراده إلى قوة إنتاجية متنامية تؤدى وبشكل متزامن إلى تخفيض نسبى فى أعداد المستهلكين مقارنة بأعداد المنتجين مع استثمار تلك القدرات والطاقات فى أنشطة ومجالات إنتاجية تعمل على زيادة دخل الأسرة المادى .
2- تنمية الإمكانيات والموارد البيئية المتاحة واستثمارها وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة إقتصادية مضافة .
3- زيادة المتاح من السلع والخدمات الضرورية لتغطية الحاجات الأساسية واليومية لأفراد المجتمع بما يؤدى لثبات أسعارها إن لم يؤدى إلى تخفيض تلك الأسعار طبقاً لقانون العرض والطلب .
4- العمل على خفض نسبة التضخم فى ضوء تثبيت أو تخفيض أسعار السلع والخدمات التى يحتاجها أفراد المجتمع وبالتالى زيادة القوة الشرائية للنقود .
5- زيادة قدرة المجتمع على تصدير الفائض من السلع فضلاً عن زيادة الجهد المتمثل فى إنتاج سلع متميزة للتصدير للخارج بما يؤدى إلى تحسين الوضع الإقتصادى المتمثل فى إختلال الميزان التجارى فى صورة زيادة الواردات عن الصادرات .
6- استخدام كافة الموارد الحالية المتاحة من طبيعية وبشرية مع تطوير استخداماتها وذلك فى جهد اقتصادى مضمون الاستثمار بتحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية أو مصنع صغير مع ما يميز هذا النظام الإنتاجى من مقومات النجاح والإستقرار .
7- إمكانية استفادة كافة شرائح المجتمع من نظام أو برنامج الأسر المنتجة كل حسب قدراته وإمكانياته ورغباته بما يؤدى إلى امتصاص نسبة كبيرة من البطالة السائدة فى المجتمع وإتاحة فرص العمل لتلك الشرائح .
8- تنمية الإتجاه والسلوك الإنتاجى كقيمة إجتماعية لدى الأسر والأفراد .
9- إعداد الأسر وتأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات حرفية ويدوية مع استثمار عائد التأهيل والتدريب فى الممارسة الإنتاجية والإقتصادية .
10- استثمار الوقت المتاح لدى الأسرة فى الإنتاج لتنمية مفهوم قيمة الزمن كعنصر هام فى حياة الأسرة والمجتمع .
11- التوسع فى التدريب التحويلى لمختلف فئات المجتمع لزيادة القدرة والطاقة الإنتاجية لديهم .
12- تحويل الفئات التى تعتمد على المساعدات والقادرة على الإنتاج إلى فئات منتجة.

13- الإستفادة من الوسائل والأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة فى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً .

14- الحفاظ على الصناعات والحرف ذات التراث الحضارى المصرى الأصيل مع تطوير أنماطها ومكوناتها وخاماتها .

وكذلك أوضحت الوزارة أن أهم الفئات المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة هى الفئات المستفيدة من مشروع الأسر المنتجه :(وزارة التضامن الاجتماعى ، 2008 :15)

1- يمكن أن يستفيد من خدمات هذا المشروع جميع الأسر أو أفرادها الذين ينطبق عليهم شروط الإنتفاع ممن لديهم القدرة والرغبة والوقت اللازم للإنتاج.

2- فى حالة تعدد الطلبات من مختلف الفئات مع عدم كفاية الإعتمادات المتاحة لربط المشروعات فتكون الأولوية فى الإستفادة من المشروع طبقاً للترتيب التالى :

أ. خريجو المؤسسات الاجتماعية ومراكز إعداد الأسر المنتجة والتكوين المهنى والتأهيل الاجتماعى وغيرها من المراكز الحكومية والأهلية الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

ب. الأسر ذات الدخل المنخفض وكذا الأسر المستحقة للمساعدات والمعاشات الاجتماعية والحكومية والأهلية مع إستثمار الإعتمادات المخصصة لهم فى ربط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية كلما أمكن ذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بتلك الفئات.

ج. الأسر التى لديها وقت الفراغ الكافى للإنتاج .

د. د- ربات البيوت ممن لديهم وقت الفراغ الكافى للإنتاج .

ه. العاملون بوحدات الحكومة والقطاع العام .

و. مكلفوا الخدمة العامة من الشباب خريجى الجامعات .

ز. خريجو الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة .

ح. طلاب الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة .

ط. الرائدات الريفيات .

ي. كبار السن من الجنسين من ذوى الرغبة والقدرة على الإنتاج .

ك. أسر الفئات التى ترعاها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أن تستثمر المبالغ المخصصة لهم كمساعدات فى ربط وتنفيذ المشروعات الانتاجية .

ولا يعنى إعطاء أولوية لبعض الفئات حرمان الفئات الأخرى ، حيث يمكن اعتبار هذا المشروع بمثابة مشروع " مجتمع المنتجين ، ولكن قصور الموارد المالية لابد وأن يحدد أولويات الإنتفاع من هذا المشروع طبقاً لأولوية الحاجة كما يتضح من الترتيب السابق .

وتفيد وزارة التضامن الأجتماعى أيضا أن الخدمات التى يحصل عليها المستفيدون من مشروع الأسر المنتجة حسب الحاجة والقدرات المكتسبة هى :

1- قروض عينية : وتتمثل فى الآلات والمعدات والتجهيزات والخامات اللازمة للإنتاج وتشغيل المشروع.

2- قروض نقدية: وذلك لمواجهة نفقات التشغيل الضرورية إذا تعذر توفيرها بصورة عينية وفقاً لحاجة كل مشروع ويشرط إلا تزيد نسبة القروض النقدية عن 20 % من التكاليف الكلية للمشروع .

3- خدمات فنية وتوجيهية : وتتمثل فى تزويد المنتفعين بالتصميمات المبتكرة والمتطورة والتوجيه الفنى لتحسين مستوى الآداء وجودة الإنتاج .

4- خدمات تسويقية : وتتمثل فى معاونة المنتفعين فى تصريف منتجاتهم عن طريق المعارض الدائمة والموسمية والمؤقتة وكذا عن طريق منافذ التوزيع والتسويق المحلية والخارجية وتزويدهم بالتوجيهات المناسبة لتنمية نظم التسويق المختلفة

5- خدمات التدريب المهنى : وتتمثل فى تزويد الراغبين فى الإستفادة من مشروعات الأسر المنتجة بالمهارات الأساسية اللازمة لتنفيذ المشروع أو تنمية المهارات الفنية المكتسبة لتحسين الإنتاج وذلك عن طريق مراكز إعداد الأسر المنتجة أو مركز تنمية المهارات التابعة للوزارة أو الجمعيات المعنية بالتدريب المهنى والأسر المنتجة وتحت إشراف وزارة التضامن الإجتماعى وأجهزتها المحلية .

الموارد المالية للمشروع : (وزارة التضامن الاجتماعى ، 2008 : 18**)** .

تتكون الموارد المالية للمشروع من العديد من المصادر وهى الاعتمادات الحكومية والمنح والقروض من الأفراد والهيئات ومن حصيلة الأقساط المسددة من المشروعات المنفذة وبين عائد تلك المشروعات التى تديرها الجمعيات أو من خلال تسويق منتجات الأسر المنتجة

على أن نظام رأس المال الدائر للمشروع يمثل التحويل المستمر والدائم من خلال حصيلة الأقساط المرتدة من المشروعات القائمة .

الآثار الاجتماعية المترتبة على مشروعات التنمية الريفية

هناك العديد من الدراسات التى تناولت دراسة الآثار الإجتماعية لمشروعات التنمية والتى أوضحت أهم هذه الآثار ويمكن إيجازها بما فيما يلى :

الآثار المترتبة على المشروعات العامة الى آثار حقيقة real وآثار نقدية pecuniaryوتقسم الآثار الحقيقة الى (الشاذلى ،2004 :24-26**)**

1- الآثار المباشرة direct وغير المباشرة indirect :

وتسمى احيانا بالآثار الاولية والآثار الثانوية ، وتشير الآثار المباشرة الى تلك الآثار التى تقوم بينها وبين الأهداف الرئيسية رابطة وثيقة ، فى حين تأخذ النفقات والعوائد غير المباشرة طابع الاثار الجانبية للمشروع

2- الآثار الملموسة tangible وغير الملموسة intangible :

وذلك حسب امكانية قياسها بقيمة سوقية ، فالآثار الملموسة تلك التى يتوفر لها قيمة سوقية اما الآثار غير الملموسة فهى التى لا يتوفر سوقية ، ويدخل المعروض من السلع العامة وما يتولد من الآثار الخارجية سواء الايجابية أو السلبية ضمن ما يعرف بالآثار غير الملموسة .

3- الآثار النهائية final والوسيطة intermediate :

حيث يتم التمييز بين المشروعات على أساس إذا ما كانت تقدم ناتجا نهائيا للأفراد فى صورة سلع وخدمات إستهلاكية وما إذا كانت تقدم خدمات وسلع تدخل فى إنتاج مشروعات أخرى وقد توجد بعض المشروعات التى تقدم النوعين من الخدمات .

4- الآثار الداخلية inside والخارجية outside :

حيث يتم التقسيم على أساس إذا كانت الاثار محددة الحدوث داخل نطاق المشروع أو منتشرة خارج النطاق القانونى للمشروع .

واهتمت دراسة أخرى (عثمان ،2006، 47) بتقييم الآثار الإجتماعية الناتجة عن مشروعات التنمية البيئية وأوضحت الدراسة انه ينتج عن المشروعات التنموية تغيير فى السكان والمجتمعات والعلاقات الإجتماعية حيث أوضحت نتائج هذه الدراسة الخاصة بتغير المجتمعات المحلية والتصنيع الريفيى والتغير الإجتماعى أنه يمكن تحديد قائمة من المتغيرات الإجتماعية التى يظهر فيها أثر برامج التنمية وهى :

1- خصائص السكان وتشمل أثر البرامج التنموية على العدد الحالى والمتوقع من السكان ، وتوزيعهم حسب إنتماءاتهم الدينية والعنصرية ، وتدفق العمالة المؤقتة على المجتمع والسكان المؤقتين فيه .

2- البناء المجتمعى والمؤسسى وتشمل أثر برامج التنمية على كل من حجم وبناء ومستوى وحدات الحكم المحلى والعلاقات بينها وبين الحكومة المركزية ، والنماذج الحالية والمستقبلية لبرامج التشغيل ، وحجم ومستوى ونشاط الكيانات التطوعية والمنظمات الدينية ،ومدى الترابط والتنسيق بين كل هذه الأنساق .

3- النظام السياسى والإجتماعى ويشير إلى نمط تقسيم السلطة ومدى أخذ حاجات الجماهير فى الاعتبار ، والقيادة والقدرة عليها ومدى نفوذها داخل المجتمع او المنطق .

4- المتغيرات الفردية والأسرية ويظهر أثر البرنامج التنموى هنا فى إدراك الأفراد ووعيهم بالمسئولية وزيادة معارفهم ووعيهم الصحى وإحساسهم بالأمن ، والثقه فى النظام الإجتماعى والسياسى ، والإستقرار السكنى ، وسعة الإطلاع ، وإتجاهاتهم نحو السياسات والمشروعات ، والأسرة وشباكات الأصدقاء ، ومدى الاهتمام بالرفاهيه الإجتماعية .

5- المصادر المجتمعية وتشمل المتغيرات فى البنية الأساسية ، ونماذج استخدام الأرض والتأثير على المصادر الثقافية والتاريخية والأسرية .

وتوضح بعض الدراسات ما هية الآثار الإجتماعية المترتبة على برامج التنمية الريفية ، ومنها الدراسة التى قام بها بنك التنمية الآسيوى لتقييم مشروع دعم البنية الأساسية والمعيشة فى مملكة نيبال ، وهو أحد المشروعات الممولة من البنك ، ومن أهم تلك الآثار تقليل التهميش الإجتماعى للأسر الفقيرة خصوصا ما بين الطوائف المحرومة والأقليات الدينية ، وذلك من خلال برامج التعبئة الإجتماعية التى ترتكز أساسا على المشاركة الشعبية خصوصا من جانب النساء والطوائف المحرومة داخل المجتمعات المحلية ، مما سيؤدى الى زيادة الوعى والإدراك الإجتماعى داخل المجتمع ، كذلك سوف يزيد من استخدام كل المجموعات الإجتماعية للتسهيلات الصحية والتعليمية المتاحة فى المجتمع ، وبالإضافة الى ذلك فإن زيادة الوعى والإدراك الإجتماعى سوف تساهم بفاعلية فى بناء قدرات الأفراد والمجتمعات .

كما أن زيادة المشاركة ــ وهى الركيزة الأساسية للمشروع ــ سوف تمكن ممثلى المواطنين من التأثير فى اتخاذ القرارات والتدخل فى الخطط وتقلل من تحكم النخب وجماعات الصفوة فى الحياة الريفية ومن ثم القضاء على أحد أهم أسباب الصراع فى الريف ، وزيادة المشاركة سوف تزيد على المدى الطويل من المنافع الإجتماعية وتوسع من خيارات الحياة ــ لذا فالجماعات المحرومة يمكنها أن تتخلص من الفقر الذى يلازمها وتصبح أكثر أمانا .

وإلى جانب تأثير المشروع المباشر على الأفراد فانه سوف يدعم القدرات الذاتية للمنظمات غير الحكومية المحلية حتى تستطيع تلك المنظمات النجاح فى مهامها المجتمعية مما يعود بالنفع ايضا على السكان الريفيين .(عثمان ، 2006 ، 46)

ويؤكد (غانم ، 1999 : 11) ان من أهم الآثار الآجتماعية للتنمية الريفية المتكاملة إستقطاب الأهالى للمشاركة حيث ان المشاركة هى وسيلة من وسائل التنمية الريفية وهى أيضا ودليلهم مهما على مدى نجاح البرنامج التنموى .،وتنظر معظم مؤسسات التنمية الدولية للتنمية الريفية الآن على انها مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم ، اى ان مجرد دفع الناس للمشاركة يعد إضافة الى المستوى التنموى للمجتمع ، ويعتبر العائد الإجتماعى للمشاركة هو الهدف الأسمى لأى تنمية لأنها من أهم مبادئ التنمية وهى تؤدى الى رفع المستوى الأجتماعى والثقافى للمشاركين عن طريق الخبرات وتنمية الشعور بالإنتماء ، وتؤدى الى الاعتماد على الذات وحماية مصالح الأفراد وتحقيق التكامل بين وحدات المجتمع وتقوية العلاقات بينهم ويكونوا أكثر تقبلا للقرارات والمساعدة على تنفيذها ، كما أنها تؤدى الى خلق واكتشاف القيادات المحلية وهذا كله يؤدى الى خلق المجتمع الديموقراطى وتحقيق عدالة توزيع أعباء وعوائد التنمية.

<u>طريقة إجراء البحث:</u>

تم إختيار محافظة أسيوط لتكون مكاناً لإجراء هذه الدراسة ، وتم اختيار القرى من خلال إدارة التنمية بالمحافظة والتي تكتمل فيها المشروعات التنموية التي تتطلبها إجراء هذه الدراسة وهي عينة غرضية حتى يتحقق من خلالها أهداف البحث . وتم أختيار المراكز بطريقة عشوائية وهى مركز أسيوط ،مركز أبو تيج ، مركز البدارى ،مركز الغنايم ، ثم تم اختيار قرية واحدة من كل مركز بطريقة عشوائية أيضا وهى قرية موشا مركز أسيوط ، وقرية باقور مركز أبوتيج ، وقرية المشايعة بحري مركز الغنايم ، وقرية العقال البحري مركز البداري .وحتى يمكن التعرف على الآثار العائدة على الأفراد من خلال تنفيذ هذا المشروع بالقرية ، تم أخذ الشاملة لمشروع مشغل الفتيات بعدد 104 مبحوثة . واستغرقت عملية جمع البيانات لهذه الدراسة حوالي شهر بداية من شهر نوفمبر 2008 وحتى شهر ديسمبر 2008 وقد استعانت الباحثة بفريق عمل بحثي مدرب للمساعدة في جمع البيانات. وتم إعداد إستمارة إستبيان كأداه لجمع البيانات، وتم إجراء اختبار مبدئي للإستمارة من خلال جمع البيانات من عينة مبدئية من المبحوثات في منطقة البحث لاختبار صحة الإستمارة وتعديل الأخطاء الناتجة فيها لتصل إلى التصميم النهائي لها ، ثم قامت الباحثة بجمع البيانات من الميدان من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثات ، وتحتوي الإستمارة على العديد من الأسئلة المختلفة والتي تقيس المتغيرات البحثية المستقلة وكذلك المتغيرات التابعة. واستُخدمت التكرارات والنسب المئوية كأداة لوصف البيانات .

النتائج :

أولا: الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية

جدول (1) التوزيع العددى والنسبي للمبحوثات حسب بعض الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية

المتغيرات الشخصية	العدد	%
اجمالى عدد المبحوثات	**104**	**100**
السن		
أقل من 20سنة	12	11.5
20-29سنة	37	35.6
30-39 سنة	38	36.5
40سنة فأكثر	17	16.3
الحالة التعليمية		
أمية	12	11.5
تقرأ وتكتب	5	4.8
إبتدائى	5	4.8
أعدادى	22	21.2
ثانوى	47	45.2
جامعى	13	12.5
الحالة الزوجية		
متزوجة	58	55.8
لم يسبق لها الزواج	30	28.8
أرملة	7	6.7
مطلقة	9	8.7
المهنة		
تعمل	56	53.8
لا تعمل	48	46.2

تابع جدول (1)

المتغيرات الشخصية	العدد	%
اجمالى عدد المبحوثات	**104**	**100**
الدخل الشهرى		
أقل من 100 جنيه	8	7.7
100– أقل من 200 جنيه	15	14.4
200– أقل من 300 جنيه	33	31.7
300–أقل من 400 جنيه	28	26.9
400– أقل من 500 جنيه	13	12.5
500 جنيه فأكثر	7	6.7
حجم الأسرة		
2–4 أفراد	44	42.3
5–7 أفراد	54	51.9
8 أفراد فأكثر	6	5.8
العضوية فى جمعية أهلية		
نعم	38	36.5
لا	66	63.5
المداومة على قراءة الصحف والمجلات		
نعم	39	37.5
لا	65	62.5
المداومة على مشاهدة التليفزيون		
نعم	93	89.4
لا	11	10.6
مشاهدة القنوات الفضائية		
نعم	83	89.2
لا	10	10.8
أنواع البرامج التليفزيونية المفضلة		
دينية	61	35.5
اجتماعية	86	50
سياسية	25	14.5
زيارة المحافظة		
نعم	60	57.7
لا	44	42.3

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (1) التوزيع النسبى لأفراد عينة البحث حسب بعض الخصائص الشخصية والإجتماعية والإقتصادية ومنها يلاحظ أن 11.5 % من المبحوثات فى الفئة العمرية من 20 الى أقل من 40 سنة فى حين أن 16.3 % فى الفئة العمرية من

40 سنة فـــأكثر ، اما بالنسبة للحالة التعليمية للمبحوثات نجد أن نسبة الأمية بلغت 11,5 % ومن يقرأن ويكتبن 4.8 % بينما كانت الغالبية منهن 71.2 % حاصلات على مؤهـــل أقل من جامعى بينما بلغت نسبة الجامعيات 12.5 % ، وبانسبة للحالة الزوجية كان أكثر من نصفهن متزوجات 55.8 % وأكثر من ربعهن 28.8 % لم يسبق لهن الزواج بينمـــا بلغت نسبة المطلقات والأرامل 15.4 % ، كذلك يلاحظ أن 53,8% من المبحوثات يعملن فى مهن مختلفة وبالنسبة للدخل الشهرى فإن غالبيتهن 93,3 % بلغ دخلهن أقل من 500 جنية شهريا ، وعن حجم الأسرة لأفراد العينة فقد بلغ 42.3 % منهن من 2-4 أفراد فى حين أن الغالبية منهن 57.7 % كان حجم أسرهن 5 أفراد فأكثر ، وبالنسبة للعضوية فى إحدى الجمعيات الأهلية فإن 36,5 % فقط عضوات ، وبالنسبة للأنفتـــاح علـــى العـــالم الخارجى فإن 37.5 % منهن يداومن علـــى قـــراءة الصـــحف والمجـــلات ، 89.4 % و89.2% يشاهدن التليفزيون والقنوات الفضائية على الترتيب ، 57,7 % يقمن بزيـــارة المحافظة ، وعن البرامج المفضلة لهن فإن البرامج الأجتماعية والدينية كنت هى المفضلة لهن حيث بلغت 85.5% منهن بينما كانت البرامج السياسية هى المفضلة لـــدى 14,5 % فقط منهن .

ثانيا: الآثار الإجتماعية لمشروع الأسر المنتجة .

1- قرار الإلتحاق بالمشروع :

جدول (2)التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات حسب صاحب قرار الألتحاق بالمشروع:

صاحب قرار المشاركة (الإلتحاق بمشروع المشغل)	العدد	النسبة
أنت	44	42.3
أحد أفراد أسرتك	48	46.2
أحد أصدقائك	12	11.5
المجموع	104	%100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (2) أن 42,3 % منهن التحقن بالمشروع بقرار منهن فـــى حـــين 46.2 منهن كان قرار الألتحاق لأحد أفراد الأسرة بينما 11.5 % كان قرار الإلتحاق من أحد الأصدقاء.

2- درجة الإتقان فى الأنشطة

جدول (3) التوزيع العددى و النسبى للمبحوثات وفقا لدرجة الأتقان فى الأنشطة المتعلمة فى المشغل:

الأنشطة	درجة الإتقان					
	عالية		متوسطة		ضعيفة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قص وتفصيل	17	29.8	37	64.9	3	5.3
التريكو	14	46.7	14	46.7	2	6.6
الكروشيه	19	63.3	9	30.0	2	6.7
عمل اكسسوارات	16	59.3	10	37.0	1	3.7
التطريز	13	54.2	11	54.8	–	–
الخوص	–	–	10	%100	–	–

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (3) أنه بالنسبة للنشاط القص والتفصيل فإن 29.8% كانت درجة إتقانهن عالية ، بينما 64.9% كانت درجة الإتقان لهن متوسطة فى حين أن 5.3 كانت درجة إتقانهن ضعيفة، وبالنسبة لإتقانهن لحرفة عمل التريكو فإن الغالبية منهن 93.4% كانت درجة إتقانهن ما بين العالية والمتوسطة ، اما بالنسبة لعمل الكريشة فإن قرابة الثلثين 63.3% كانت درجة الإتقان لهن عالية فى حين أن أقل من الثلث 30.0 % كانت درجة الإتقان متوسطة ونسبة ضئيلة بلغت 6.7 % منهن ضعيفة وبانسبة لعمل الإكسسوارات فإن غالبيتهن 96.3% كانت درجة الإتقان لهن ما بين العالية والمتوسطة وبالنسبة لمهن التطريز فكانت درجة الإتقان لهن ما بين العالية 54.2% والمتوسطة 54.8 % اما بالنسبة لعمل الخوص فكانت درجة إتقانهن له متوسطة.

3- تنفيذ النشاط

جدول (4) التوزيع العددى و النسبى للمبحوثات وفقا لتنفيذ النشاط .

تنفيذ النشاط في المنزل	الموافقة			
	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القص والتفصيل	39	68.4	18	31.6
التريكو	19	63.3	11	36.7
الكروشيه	17	56.7	13	43.3
الإكسسوارت	22	81.5	5	18.5
التطريز	16	66.7	8	33.3
الخوص	3	30	7	70.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (4) للتوزيع العددى و النسبى للمبحوثات وفقا لتنفيذ النشاط أن تنفيذ نشاط الأكسسوارات يأتى فى المقدمة بنسبة 81.5 % يلية القص والتفصيل بنسبة 68.4% ثم التطريز بنسبة 66.7 % فالتريكو بنسبة 63.3 % ثم الكروشية بنسبة 56.7 % وأخيرا نشاط الخوص بنسبة 30.0%.

4- تعليم النشاط للآخرين

جدول (5) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لقدرتهن على تعليم النشاط للأخرين:

تعليم النشاط لأحد أفراد المنزل	الموافقة			
	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تعليم القص والتفصيل	23	40.4	34	59.6
تعليم التريكو	14	46.7	16	53.3
تعليم الكروشيه	5	16.7	25	83.3
تعليم الإكسسوارت	15	55.6	12	44.4
تعليم التطريز	9	37.5	15	62.5
تعليم الخوص	–	–	10	%100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (5) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لقدراتهن على تعليم النشاط للآخرين ومنه يلاحظ أن 40.4 % من المبحوثات على أستعداد لتعليم التريكو 16.7% على أستعداد لتعليم الكروشية فى حين أن 55.6% أوضحن أستعدادهن لتعليم أحد أفراد الأسرة عمل الإكسسوارات وأخيرا فإن 37.5 % أفدن بإمكانية تعليم أحد أفراد أسرهن التطريز فى حين لا يوجد أى من المبحوثات أبدت أستعدادها لتعليم نشاط الخوص .

5- بعض النواحى الإقتصادية .

جدول (6) يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لبعض النواحى الأقتصادية للمشروع.

القيام بشراء أشياء من المشغل لكي أو لأحد أقاربك	العدد	النسبة
نعم	75	72.1
لا	29	27.9
المجموع	104	%100
أسعار البيع في المشغل مناسبة لكي		
نعم	73	70.2
لا	31	29.8
المجموع	104	%100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (6) يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لبعض النواحى الإقتصادية للمشروع ومنه يلاحظ أن قرابة ثلاثة أرباع المبحوثات يقمن بشراء بعض الأشياء من المشغل لهن أو لأحد أقاربهن أما بخصوص أسعار بيع منتجات المشغل فإن 70.2 % من المبحوثات أفدن بأن أسعار البيع مناسبة 6- بعض النواحى الإجتماعية .

جدول (7) يوضح التوزيع العددى و النسبى للمبحوثات وفقا لبعض النواحى الإجتماعية.

تكوين علاقات إجتماعية جديدة	العدد	النسبة
نعم	86	82.7
لا	18	17.3
المجموع	104	%100
الرغبة فى عمل المشروع		
نعم	68	65.4
لا	36	34.6
المجموع	104	%100
مشاركة الآخرين في المشروع		
نعم	53	77.9
لا	15	22.1
المجموع	68	%100
من المشاركات لكي في المشروع		
أحد من أهلك	33	48.5
أحد من أصدقائك	35	51.5
أخرى	-	-

المجموع	68	%100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات فعلية غير منشورة ، محافظة أسيوط .

يوضح الجدول رقم (7) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا للنواحى الإجتماعية أن 82.7 % من المبحوثات أوضحن أن عملهن بالمشروع أدى إلى تكوين علاقات إجتماعية جديدة بينهن وبين بعض الآخرين ، أما بالنسبة لرغبتهن فى عمل مشروع خاص بهن فإن قرابة ثلثين 65.4 يرغبن فى ذلك و77.9% من الراغبات فى عمل مشروع يوافقن على مشاركة الاخرين فى المشروع إما من الأهل بنسبة 48 و5 % أو من الأصدقاء 51.5% .

ويتضح مما سبق أن مشروع الأسر المنتجة من المشروعات المنتشرة فى قرى محافظة أسيوط والذى يقوم بتعليم وتدريب الفتيات على بعض المهن مثل القص والتفصيل ، والتريكو، والكروشية ، وعمل الإكسسوارات ، والتطريز ، وعمل الخوص مما يزيد من مهارات المرأة الريفية فى تلك الأنشطة التى تنعكس على قدراتهن لتنفيذ الأنشطة فى منازلهن ، وأيضا تعليمهن الأنشطة للآخرين ، وقيامهن بمشروعات خاصة لزيادة دخولهن ورفع مستوى معيشتهن ، ويتضح أيضا أن المشروع ساعدهن على تكوين علاقات جديدة مع الأخريات ورغبتهن فى مشاركتهن فى عمل مشروع خاص .

المراجع:

أبو طاحون ، عدلي على ، 2001 : محددات المشاركة السياسية للمرأة الريفية – دراسة على عينة من نساء الأسر الريفية بقرية خورشيد محافظة الإسكندرية – مؤتمر دور التقنيات والبحوث الاجتماعية في التنمية الريفية – الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي وكلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا – المجلد الثاني.

التابعى ، كمال ، (د.ت) التنمية البشرية ، دراسة حالة مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية.

الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء تعداد 2006 – 2008 : تعداد سكان محافظة أسيوط 2006–2008 القاهرة.

الدسوقى ،عماد الدين عبد العظيم 1994: دور الارشاد الزراعى فى المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية الريفية ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر.

السيد ، فرحات عبد السيد 2006: دراسة تحليلية لمشاركة السكان الريفيين في المشروعات التنموية بمحافظة المنوفية ، المؤتمر الدولي الثالث للتنمية والبيئة في الوطن العربي 21–23 مارس 2006.

الشاذلي ، سمير السيد أحمد وأخرون 2004: أثر برنامج شروق على تحسين جودة الحياة الريفية ، جهاز بناء و تنمية القرية المصرية.

الشاذلي، سمير السيد أحمد 1996: التقييم الاجتماعي لبعض مشروعات التنمية الريفية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .

الشرقاوي ، أحمد عز الدين 1993: دور المنظمات الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية ،رسالة ماجستير ،كلية زراعة ، عين شمس .

الصباغ ، صابر عبد الحميد 1991: دراسة لبعض الآثار الاجتماعية للخدمات التنموية بالقرية المصرية ، دراسة مقارنة بين قريتين بمحافظة الشرقية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .

المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، 1991 :الهيئة العامة للاستعلامات – مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب – يوليو(1992) عدد (50)

سيد أحمد ، غريب محمد 2001: علم الاجتماع الريفى، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ، الاسكندرية.

الحيدرى ،عبد الرحيم 1990 :قراءات في تنظيم وتنمية المجتمع الريفي المحلي ، قسم المجتمع الريفي ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية .

عبد العزيز محمد شفيق 2000 :التنمية الريفية "دراسة بحثية في إدارة التنمية الريفية ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي .

عبد الله ، وفاء أحمد (دكتور) 1993 : المشاركة الشعبية والتنمية في المجتمعات المحلية، دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية في مجتمع شمال سيناء ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة.

عثمان ، سوسن 1990 :محاضرات في التنمية الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، وزارة التعليم العالي.

عثمان ، ولاء جاد الكريم 2006 :الآثار الإجتماعية لبرنامج شروق على المرأة الريفية بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط .

عسران ، جمال سلامة 2003 : دراسة لبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمشروعات إستصلاح الاراضي في مصر، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

غانم ، مصطفى حمدى أحمد ، 1999 : المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية،بحث مرجعى غير منشور، مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة فى مجال الأقتصاد الزراعى والإرشاد والمجتمع الريفى.

فرغلى ، عبد الله إسماعيل 1998 : المشاركة الشعبية فى مشروعات تنمية الثروة الحيوانية بمحافظة الجيزة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .

محرم ، إبراهيم 1992 : المشاركة الشعبية ، الهيئة العامة للاستعلامات – مركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب ، يوليو ، العدد (50) .

محمد ، على شوقي عبد الخالق 1997 : المعايير الاجتماعية المؤثرة على مشاركة الزراع في بعض مشروعات التنمية الزراعية بمنطقة الساحل الشمالي الغربي ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر.

ملوخية ، أحمد فوزي 1999 : استراتيجية التنمية المتواصلة في المناطق الصحراوية "دراسة تحليلية في منطقة الضبعة بالساحل الشمالي الغربي"، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد (24)العدد (10) أكتوبر ، جزء(أ).

وزارة التضامن الإجتماعى 2008 : مشروع الأسر المنتجة بأسيوط ، مديرية الشئون الإجتماعية بأسيوط .

يحيي ، مجدى على 1988 : دراسة لبعض المشروعات الحكومية لتنمية الريف المصرى مع الإشارة خاصة لمشروعات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس .

Some Social Impacts of Productive Families Project in Rural Assiut Governorate

Mostafa H.Ghanem; Effat A. Ahmed; Samia A. Helal and Soha I. M. A. Awad*
***sohasocity@yahoo.com**

Abstract:

The aim of this research is to determine some of the social impacts of the productive families' project on some aspects such as participation, decision-making, teaching and learning, social interaction. Four villages were selected from Assiut governorate, on the basis of the presence of the productive families' project in these villages, so that we can identify the effects of the implementation of this project in these villages. The selected villages were Mosha, Bakor, El-Ekal El-Bahary, El-Mashaia Bahary. Data were collected by questionnaire from all project members. The results of the study showed that the productive families' project has many social impacts such as: the proficiency of the activities related to the productive families' project, respondents' ability to provide education on teaching the activities related to the productive families project to their relatives and neighbors, and forming respondents gained new social relations with others.

Key word's: The social impact's and Productive families